الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

السلطة السياسية واحترام المثقف

مهدي النجار
كاتب

بداية نستبعد من حديثنا أولئك المثقفين الذين شاءوا الانخراط في اجهزة السلطة والتماهي في خطابها ومفردات سلوكها واخلاقيتها، مستبعدين من انجازهم الثقافي العقل النقدي والتساؤلي؛ اولئك الذين يشبهون السمكة الدنيئة التي تلتهم اي طعم يُرمى لها، واضعين نصب اهدافهم فحوى: من اين تؤكل الكتف؟! يستهويهم البحث الخلاق عن فرص اصطياد المغانم والعطاءات لعلهم يقتنصوا حزمة اوراق نقدية من هذا السياسي او ذاك، من خلال قصيدة او كلمة تُعلي من شأن مقام الرمز السياسي الذي ما انفك يمارس دور الحاكم المستبد الذي ينتفخ وينتشي اثناء توزيع مكارمه وعطاياه، يتدافع المثقفون الخُدج ويتغامزون فيما بينهم وتتناقل الاخبار في اوساطهم بلمحة "موبايل"، حتى يصل الامر الى التنافس الحاد من اجل الفوز ببطاقات الدعوة الى المؤتمرات والمهرجانات والاجتماعات...تراهم في كل الازمنة يشكلون جوقة ثقافية يصعب اختراقها او التفاهم معها او الاطلاع على اسرارها، فاحدهم "يبشبش" باذن الآخر، خاصة فيما يتعلق بالصيد الدسم،إذن ماذا تبقى لهذا المثقف من أرصدة ليُحترم صوته حتى لو كان من طراز المبدعين؟! ماذا يتبقى للمثقف اذا لم يستوعب موروثه وواقعه في آن فيتعاطى مع الحياة والمجتمع والسلطة السياسية انطلاقاً من عقله وقلبه وفطنته وضميره، نتحدث هنا بالذات عن هذا المثقف الإشكالي الذي ينبغي ان تحترمه السلطة السياسية التي تزعم انحيازها الكامل للعقل والحرية وتحولات العالم الجديد، عليها ان تُشرع قوانين فعلية لحمايته وصيانته ورعايته واذا لم تفعل ذلك فستلتهمها نيران الاستبداد والفساد، على السلطة السياسية الجديدة ان تهئ نفسها اذا ما ارادت ان تكون فعلاً من البناءين، للاصغاء جيداً لنداءات ذلك المثقف الذي يفضح التمويه والعسف والهوان، عليها ان تنتبه لذاك المثقف الناقد الذي يجد نفسه دائماً في مواجهة التسلط الذي يُذل الآخرين ويبرِّح بهم، المثقف الذي تراه ﷺ يطيع القانون غير المكتوب - القانون الاخلاقي المنقوش في اعماق الكائن الانساني - الذي يستعلي عن قوانين المجتمع ويقتضي أحترام حقوق كل انسان، وفي الدرجة الاولى حقوق المقموع والمُهان والمستعبَد رضي الله عنه . ولا ضير ان ينخرط هذا المثقف في مؤسسات السلطة شرط ان يظل راشداً، لا يحركه في فضاء عمله ونشاطه غير عقله وضميره، وكم ستبدو هيئة السلطة بديعة وبهية اذا ما احترمت اصوات المثقفين الحقيقيين وانتصرت لاراداتهم، وكم رائعاً اذا ما احاطت نفسها بهم، ويلفت نظرنا بهذا المعنى مثال ينبغي التأمل به واستلهامه، يعود تاريخه الى القرن الماضي في فرنسا الجنرال ديغول الذي احاط نفسه بمثقفين مرموقين كالروائي والفيلسوف أندريه مالرو ١٩٠١) 1976 – وزير الثقافة) والسياسي المثقف جورج بومبيدو ١٩١١) 1974 –رئيس الوزراء)، ويروى عن الجنرال ديغول انه جاءه ذات يوم، إبان الاضطرابات الطلابية والعمالية التي اجتاحت بلاده في أيار ١٩٦٨، قائدُ شرطة باريس ليخبره بأن الفيلسوف جان پول سارتر انضمَّ إلى المتظاهرين يرمي الشرطة بالحجارة ويستأذنه لاعتقاله، فرفض رفضاً قطعياً اعتقال سارتر "المعارض" ووبَّخ رئيس الشرطة قائلاً: "هل تريد أن يقال عنّي إنّي اعتقلت ؟ولتير؟!" –ما يعني الاحترام الفعلي للمثقف الحقيقي، حين يكون في السلطة، لنفسه ولذلك الآخر الذي يُخالفه ويُعارضه، فيتعامل معه بكلّ احترام ونِديّة –إذ ذاك، وإذ ذاك فقط، يصبح من الممكن جداً أن تتجسد على أرض الواقع تلك العلاقةُ المثاليةُ المرجوةُ بين المثقّف والسلطة .

ركائز النهضة العراقية ومعوقاتها

جميل عودة
مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث

في العراق خلال الخمس سنوات الماضية كان هناك تقدم اجتماعي، وتقدم ثقافي، وتقدم اقتصادي، وتقدم علمي، بالاضافة الى الانفتاح والاتصال بالعالم الخارجي، عبر حرية السفر والإفادات والبعثات، والتجارة الخارجية المفتوحة، كما ان هناك تقدما سياسيا أساسيا متمثلاً في استبدال سلطة مستبدة ومتفردة وناقمة بأخرى "ديمقراطية" توافقية متعددة، وأكثر من ذلك هناك حرية الفكر والرأي والعقيدة. وبالتالي، فلا يمكن بكل حال من الأحوال أن نقارن عراق ما يسمى بـ"عراق صدام" بالعراق الجديد؛ لان ما يحدث في العراق اليوم هو نقلة تستحق الاحترام والتبني والمؤازرة.

ولكن، هل تقدم العراق الجديد كان تقدما تصاعديا مرضيا للعراقيين ؟ الجواب كلا.

والأسباب إلى قسمين: قسم يتعلق بالتركة السياسة والاجتماعية والاقتصادية التي خلفها النظام السابق، فنهضة الشعوب تعتمد على درجة وقوة ومتانة البنية التحتية التي تمتلكها، ومعروف أن العراق زمن النظام البعثي لا يمتلك البنى التحتية التي تؤهله للتقدم والتطور.

والسبب الأخر هو ما يرتبط بالظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي وضع بها العراق، لاسيما التواجد الأجنبي، والتقسيم العرقي والمذهبي، وقوى الإرهاب، والفساد المالي الكبير الذي يعبث بأمن مؤسسات الدولة.

وهذا يعني أن نهضة العراق من جديد تعتمد على معالجة هذه الملفات " المستعصية" ووضع الحلول المناسبة لها وفق جداول زمنية تكون ملزمة للقوى السياسية الحاكمة، والبحث عن آليات جماهيرية وشعبية ومدنية تمكن المجتمع العراقي ومؤسساته المدنية من تحديد البدائل المتاحة فيما إذا فشلت المعالجات التي تقترحها وتقرها الأحزاب الحاكمة.

فمن ناحية التأثير الإقليمي والدولي والتدخلات الأجنبية في العراق، فان الإسراع في نقل المهام والمسؤوليات من قوات متعددة الجنسية إلى قوات عراقية مستعدة ومجهزة بالاتفاق على جداول نقل يستعد فيها الطرفان لتحمل المسؤولية الأمنية وإحلال الاستقرار من جهة، والاتفاق على تامين مصالح الدول الجارة للعراق أو على الأقل تقليل مخاوفها من التدخل الأجنبي"الأمريكي" في شؤونها الداخلية وتبديد مخاوفها من جهة ثانية، من شانه أن يساعد بنسبة عالية على تضييق الخناق على الرافضين للعملية السياسية برمتها، وعلى الخارجين على القانون، والداعين إلى مقاومة "الأجنبي" بقتل العراقيين!!.

أما من ناحية التأثير الداخلي على النهضة العراقية الحديثة كمعوق لها، وما يرتبط به من ملفات تكاد أن تكون معقدة كالطائفية والقومية، وطرق تقاسم السلطات، والانقلاب على القوانين ولوي عنقها من قبل الأحزاب السياسية الحاكمة، ومحاولات تثبيت القوى والأطراف والشخصيات المتخندقة في إدارات الدولة، ومسألة الفساد الإداري المقنن وغير المقنن وغيرها، فانه يستوجب إحداث طفرة نوعية في أساس تشكيل الرئاسات الثلاثة في العراق.

لماذا ؟ لان نظرة موضوعية لكل ما يجري في العراق على المستوى السياسي وإدارة السلطة وما يتفرع عنه من قضايا اجتماعية وإدارية ومالية فان منبعها ومصبها هي الرئاسات الثلاثة: مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء!. فمشكلة العراق القديم والجديد في قياداته السياسية والإدارية وليس في شعبه أو أمواله أو خططه أو علاقاته، بل في المتصرفين في شؤونه والحاكمين فيه.

هذه الحقيقة يدركها الجميع بما فيهم القيادات ولكن بعض القيادات لا تحمل نفسها المسؤولية وتحاول أن تلقي بها بأحضان القيادات الأخرى الشريكة لها في السلطة كما يفعل مجلس النواب العراقي مع رئاسة الوزراء، فهناك مغالطة سياسية اخترعها مجلس النواب وجاد لعبها بعض أعضائه وهي تحميل مسؤولية كل المسائل السلبية ومعوقات التقدم والبناء على السلطة التنفيذية خصوصا الحكومة وبالأخص رئيس الحكومة نفسه. ويتأى أعضاء مجلس النواب بأنفسهم عن تحمل المسؤولية وإلقائها كاملة في رقبة المالكي من باب "خليه برأس عالم وأطلع منها سالم" وإذا كان هناك مبرر للكتل البرلمانية التي لم تشترك في الحكومة والتمثيل الوزاري فان العذر يكون قبيحا وقبيحا جدا لتلك الكتل التي اشتركت في الحكومة خصوصا إذا عرفنا أن رئيس الوزراء العراقي ملزم بأخذ رأي مجلس الوزراء -يعني الوزراء- بما فيهم نواب رئيس الوزراء في إقرار وتنفيذ الشؤون السياسية والإدارية جميعا.

وبالتالي، كان من أنكى ما عرفته السياسة العراقية للأحزاب البرلمانية أنها تلعب بورقتين: ورقة الحكومة وورقة المعارضة- أي رجل هنا ورجل هناك بتعبير المالكي نفسه- فهي تمثل الحكومة المتفانية في مبنى رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية، وتحتل دور المعارضة الوطنية في الإعلام والشارع العراقي في غياب كامل لأي معارضة سلمية من خارج السلطة إلا لم.

وهذه المغالطة السياسية المفضوحة لعبتها رئاسة الجمهورية أيضا، ولكن بدرجة أقل وبنوايا متباينة، ولكن في النهاية ينتهي عمل رئاسة الجمهورية إلى نفس النتيجة التي ينتهي إليها مجلس النواب وهي كسب المزيد من التأييد الجماهيري في مقابل حكومة المالكي بل في مقابل المالكي نفسه!!.

أما الحكومة العراقية التي تتمثل في رئاسة الوزراء فهي الأخرى مشلولة في الأساس، وشللها لا يتعلق بالأفراد الحاكمين بقدر ما يتعلق بالأسس السياسية والقانونية التي يتم على وفقها اختيار رئاسة الوزراء ورئيس الوزراء، فهي أسس تكاد أن تكون ميتة فكيف بالنبت الذي ينبت عليها؟ إذن نحن، شعب، ومؤسسات مجتمع مدني، وكتل سياسية آمنا بالنظام السياسي الجديد بحاجة إلى إعادة النظر بالقواعد الدستورية والقانونية والسياسية والإدارية وحتى الاجتماعية منها، تلك القواعد التي إذا بقيت على حالها فستظل المحاصصة الطائفية والعنصرية، وتقاسم النفوذ، والفساد المالي، والإدارات المترهلة، وسوف تبدد كل آمالنا في سلطة "ديمقراطية" ونظام حكم تعددي وانتخابات حرة نزيهة..

حقوق الإنسان الثقافية

جمال ناجي
كاتب اردني

" إعلان الحقوق الثقافية للإنسان" مصطلح جديد أضيف إلى معاجم الحقوق الإنسانية وقوائمها الطويلة ، وسمعنا به و قرأنا عنه قبل ثماني سنوات ، لكن هذا الإعلان لم يلق ما يكفي من الإهتمام ، خصوصا من قبل ذوي الشأن ، المثقفين الذين تعاملوا معه كما لو انه إعلان يتعلق بالتهاب السحايا أو تهتك البروستات .

معروف أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أقر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ لكنه لم يتضمن بنودا تبرز ما أطلق عليه حديثا "الحقوق الثقافية " التي لم تظهر بجلاء في ذلك الإعلان العام برغم احتوائه حزمة كبيرة من الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتعليمية ...

ما يثير الإستغراب ، ان تحديد الحقوق الثقافية استغرق أكثر من ثلاثين عاما ! فقد بدأت المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) العمل على دراسة هذه الحقوق وتعريفها منذ عام ١٩٦٨، ولم تتوصل إلى وضع صيغتها شبه النهائية إلا سنة ١٩٩٨ حين اصدرت"مشروع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الثقافية " الذي تبين لاحقا ، أنه بحاجة إلى نصوص إضافية مكملة ، تغطي مسألة التنوع التي ظهرت على شكل ملحق أصدرته اليونسكو في عام ٢٠٠١ تحت عنوان " الإعلان العالمي حول التنوع الثقافي".

لا ادري لماذا احتاج هذا الإعلان الثقافي ثلاثين عاما كي يظهر إلى الوجود، مع أن أقدم وثيقة لحقوق الإنسان "الماغناكارتا" التي صدرت في إنجلترا قبل ثمانية قرون، قد أنجزت خلال عام واحد ، وبالتأكيد فإن صياغة نصوص الحقوق العامة للإنسان لم تستغرق مثل هذه المخاضات الرواقيةالمطولة ! أيمكن أن يكون تحديد الحقوق الثقافية وإقرارها أ صعب واكثر مشقة من وضع التشريعات الإنسانية الأخرى ؟ أم أن الثقافة ذاتها تأخرت كثيرا في المطالبة باعتراف عالمي مكتوب بحق الإنسان في التعاطي معها بحرية ؟

على اي حال . طالما ان هذا الحق قد وجد له حيزا وخطا مستقلا في مطلع الألفية الثالثة ، فالدنيا ما زالت بخير ، ولا بد من تقديم الشكر لليونسكو بصرف النظر عن هذا التاخير الذي قد يبرر ذاته ، في ظل الكثافة و التطاول السياسي الذي تتميز به هذه الحقبة من تاريخنا الإنساني.

لكن المشكلة ان المثقفين ومؤسساتهم لم يمنحوا هذا الإعلان ما يستحق من الإهتمام ، فبدلا من الإحتفاء به وتعميمه ومناقشة بنوده والمطالبة بتطبيقها ، اكتفوا بنشر أخبار عنه في عدد من الصحف على هوامش المواد والمتفرقات الثقافية، وما زلت أذكر أن شائعة حول قرار اتخذته فنانة بارتداء الحجاب . بعد شوط طويل مع ادوار الإغراء على الشاشة . قد حظيت بمساحة أكبر من تلك التي خصصت للمختصرات الإخبارية الخجولة المتعلقة بهذا الإعلان الثقافي الذي تزامن صدوره مع تلك الشائعة.

لقد تضمنت وثيقة الحقوق الثقافية للإنسان تأكيدا على حقه في اختيار هويته الثقافية ، ومعرفة ثقافته و تراثه وثقافات الاخرين وفنونهم ، وحرية الإنتساب إلى اي جماعة أو مؤسسة ثقافية أو فكرية دون أي اعتبار للحدود الجغرافية ، كذلك المشاركة في النشاطات العالمية أيا كان نوعها أوموقعها ، وحرية الإنتاج المعرفي والتعبيرالمكتوب والمرئي والمسموع دون أية قيود، والحق في الحماية المعنوية والمادية ذات الصلة بنشاطه الثقافي . وحرية تشكيل المؤسسات ودراسة وتدريس الثقافات والحصول على المعلومات ونشرها وتصويبها والمشاركة في السياسات الثقافية .

كما حددت الوثيقة ، وهنا المهم ، ما يترتب على الدول والحكومات من مسؤوليات إزاء الحقوق الثقافية ، كإدراج مضمونها في صلب تشريعاتها وممارساتها ، والعمل على تنفيذها ، مع توفير الأجواء والإجراءات المناسبة لكل فرد من أجل الدفاع عن حقوقه وممتلكاته الثقافية ، بما في ذلك اللجوء إلى القضاء والمنظمات الدولية المعنية.

ومع أن هذا الإستعراض السريع لنصوص "الوثيقة" يشكل اختصارا متعسفا لما تضمنته من بنود وشروحات تستحق القراءة المتأنية ، إن لم نقل التخزين في الذاكرة وعلى أجهزة الكومبيوتر، إلا أنه يثير تساؤلا حول ما إذا كان المثقفون قد اطلعوا على تفاصيل هذه الحقوق ، او احتفظوا بنسخة عن إعلان اليونسكو الذي يشكل مرجعا حقوقيا يريحهم من الأحاديث الإنشائية والثرثرات الزاخرة بعبارات عامة حول اهمية المثقف والثقافة ، وضرورة رعايتهما ، ورفع سقوف حرية التعبير، وغير ذلك مما يندرج تحت عنوان الفوضى المطلبية الثقافية ؟

ألعاب الاطفال في بيئات اجتماعية غير آمنة

د. عبد الرزاق جدوع
اكاديمي

يتأثر لعب الاطفال بالبيئة الاجتماعية المحيطة بهم، ذلك ان اللعب يجري طبقاً لما يوحي به البناء الاجتماعي للمجتمع، وماتوحي به ثقافات المجتمع من تقاليد وقيم وعادات، ، تشكل على اساسها ثقافة الاطفال المتفرعة من ثقافة المجتمع، اذ يكتسب الاطفال منذ صغرهم ثقافة المجتمع فتستقر في اعماق عقولهم الباطنة وتسير على حسبه ومقتضاه ، ونفوس الاطفال هي مرآة عاكسة للمجتمع ، ينعكس على صفحاتها شعور الجماعة المحيطة بها، اذ ان اهم عوامل تكوين شخصية الاطفال هي الجماعة الأولية التي ينشأون فيها، واعني بها تلك الجماعة التي تتألف من افراد الاسرة والجيران واصدقاء الطفولة واقران المدرسة ، فهذه الجماعة تصب شخصيات الاطفال بحيث يصعب بعد ذلك ان تبدّله او تتخلى عنه ، فالاطفال يفتحون عيونهم للحياة ويجدون انهم محاطون بمجموعة كبيرة من افراد المجتمع الذين يقيمون سلوكيات الاطفال ويصدرون عليها حكماً حسناً أو قبيحاً ، بحيث يتصور الاطفال انفسهم طبقاً لما تتصور الجماعة المحيطة بهم.وعلى هذا تبدأ الشخصيات بالنمو تراكماً على هذه النواة المركزية (نواة النفس الناشئة) والشخصية على هذا الاساس ممثلة في كثير من وجوهها للمجتمع، لذا فهي والمجتمع وجهان لحقيقة واحدة، أو ان الطفل والمجتمع تؤامان يولدان معاً.

كانت العاب الاطفال في العراق الى منتصف القرن الماضي محصورة في الأزقة والطرقات الضيقة خاصةً في المدن، لأن البيوت العراقية آنذاك كانت متكاتفة على نفسها ، مستوره في جميع نواحيها وليست فيها مساحات واسعة او حدائق للعب والمراح، فالطفل مضطر ان يخرج الى الازقة وقد تهدده في ذلك امه لأنها تريد ان تتفرغ الى اعمالها من ناحية والى قبول زائراتها من ناحية اخرى، اضافة الى ذلك فأن العاب الاطفال كانت تخلو نوعاً ما من العنف بسبب بساطة الحياة واستقرارها ، كما ان الموادالتي يستعملها الاطفال في اللعب نابعة من المواد او الاشياء التي يمارسها الكبار في نشاطاتهم اليومية.

ان مايطرأ على المجتمع من احداث أو أزمات فأنه ينعكس على سلوكيات الاطفال فيبرز في العابهم، وعندما تكون هذه الاحداث او الازمات قوية كالحروب أو الصراعات او المحن الاقتصادية ، فأنها ستترك آثارها بقوة على نفوس الاطفال لان نفوسهم مرآة عاكسة للمجتمع، أي تعكس ظروف المجتمع ومشكلاته، فاذا كانت مرآة نفوسهم غير صافية لتعرضها للتشوهات التابعة من طبيعة الاحداث فإنها ستنشأ انذاك وفيها عقد عميقة من الصعب ازالتها عند الكبر، وقد تجسدت هذه العقد في العابهم منذ العقد الثامن من القرن الماضي ، أي بداية الحروب والازمات التي تعرض لها المجتمع العراقي وبدايات العقد الاول من القرن الحالي ، وقد شكلت هذه الفترة من التغير في المجتمع نقطة تحول خطيرة تركت آثارها الاجتماعية السلبية على العاب الاطفال ، لان البيئة الاجتماعية خلال هذه الفترة شهدت اعمال عنف افرزتها الحروب والازمات، وهذا العنف الذي كرسه الواقع أدى الى ايجاد فجوة بين ذاكرة المجتمع وما تحمله من موروث اجتماعي تجاه الاطفال والعابهم في السابق، وبين المظاهر الجديدة ، والتي أدت الى ابتعاد الاطفال عن الثقافة الاجتماعية الحقيقية للمجتمع، بسبب تغير المجتمع، لان الاطفال يتأثرون بما يشاهدون عند الكبار من ممارسات سلوكية سلبية كانت أم ايجابية فيقلدوه، لاشعورياً ، وقد لاحظت ان المواد التي يستعملها الاطفال في العابهم في ايامنا هي الاسلحة البلاستيكية التي تماثل الاسلحة الحقيقية عند الكبار اذ يتسابق الاطفال ايام الاعياد الى شرائها من المحال والاسواق التي وجدت فيها هذه الاسلحة وهي البضاعة الاكثر رواجاً ومبيعاً ، وتأتي بالربح الوفير على اصحابها، ولايقتصر الامر على الاسلحة البلاستيكية المتنوعة الاشكال والاحجام فهناك المفرقعات والصواريخ النارية التي يتم استخدامها بشكل مفرط ومزعج ايام المناسبات.

ان اهمال هذه الظاهرة سيؤدي الى تكوين جيل من الاطفال ذي سلوك عدواني عنيف ومتمرد على المجتمع والقانون تنعكس آثاره على تعامل الاطفال مع اسرهم وزملائهم واساتذتهم في المدرسة ، وتفشي هذه الظاهرة يؤدي الى انحراف الاطفال وتمردهم على المجتمع ومؤسساته لذا فأن على المؤسسات التربوية تقع مسؤولية كبيرة في تأهيل الاطفال اجتماعياً وتربوياً باستخدام اساليب تربوية ايجابية معهم من خلال خلق بيئة اجتماعية آمنة خالية من العنف ليمارس فيها الاطفال العابهم.